جامعة مسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم الحقوق

دروس على الخط . من إعداد الأستاذ/ بن النوي زبير

zoubir.bennoui a univ-msila .dz

مادة/ القانون الإداري - السنة الأولى - السنة الجامعية 2020 . 2021

ثانيا: تطبيقات التنظيم الاداري

يعرف التنظيم الاداري في الدولة الحديثة صورتين ، النظام الاداري المركزي والنظام الاداري الامركزي وبينهما يوجد ما يصطلح عليه بعدم التركيز دون ان يرتقي الى نظام مستقل بذاته.

اولا: النظام الاداري المركزي :

المركزية الادارية لغة تجمع نحو نقطة مركزية معينة وتجنب التشتت والتجزء.

واصطلاحا يقصد بالمركزية الادارية تجميع كل السلطات الوظيفية الادارية في الدولة في يد سلطة ادارية مركزية بدا برئيس الدولة الى الوزير الاول والوزراء وممثلهم على المستوى المحلي بغرض توحيد نمط العمل الاداري حيث نكون امام هرم متكون من طبقات مترابطة و متناسقة يطلق عليه التدرج الاداري او السلم الاداري.

اركان او عناصر النظام الاداري المركزي: يتكون من 03 أركان أساسية هي:

1/ تركيز سلطة الوظيفة الادارية:

قد تتركز هذه السلطة في يد الوزير الاول او الوزير في النظام البرلماني، او في يد رئيس الجمهورية والوزراء في النظام الرئاسي ، ويدخل في هذا المفهوم ممثلي الوزراء على المستوى المحلي ويطلق على هذا الاسلوب عدم التركيز الاداري.

2/ السلم الاداري او التدرج الاداري:

يكون بشكل هرم مقسم الى طبقات يعلو كل منها الآخر وكل طبقة تخضع للتي تليها وتبقى مترابطة بواسطة السلطة الرئاسية .

3/ السلطة الرئاسية: قوة تتحكم في السلم الاداري عن طريق عنصرين:

أ/ استعمال سلطة الأمر والنهي: يملك الرئيس الاداري اينما وجد في الهرم الاداري حق استعمال سلطة اصدار وتوجيه الاوامر والنواهي لمؤوسه سواء على شخصه في حدود الوظيفة بغرض حسن سير المرفق العام، او على اعماله الوظيفية.

ب/ واجب الطاعة والخضوع: على الموظف ان يلتزم بالأوامر والنواهي الصادرة عن رئيسه الاداري المباشر او الذي يعلوه في اطار الوظيفة وفي حدود ما يسمح به القانون، وكل اخلال بواجب الطاعة والخضوع يعرض الموظف للمسائلة التأديبية.

سلطات السلطة الرئاسية: لها حدين

1/ سلطات تمارس على شخص المرؤوس: تتعلق بمساره المهني وتتمثل في التعيين، تحديد الاختصاصات الوظيفية، الترقية، النقل، توقيع أي عقوبة تأديبية، والعزل.

2/ سلطات تمارس على اعمال المرؤوس: تتحدد مظاهرها في سلطة التوجيه اثناء العمل ، وسلطة الرقابة والتعديل والسحب والالغاء والتصديق والحلول.

والالغاء على نوعين، إلغاء اداري و إلغاء قضائي، كما ان هناك فرق بين الالغاء والسحب كما يلي:

أ. الالغاء: يكون باثر فوري في المستقبل فقط مع بقاء الحقوق المكتسبة قائمة، وبالنظر الى كون هذا الالغاء اداري فيجوز ان يطال القرارات المشروعة والقرارات غير المشروعة.

ب. السحب: يكون بأثر رجعي وهو يمس القرارات غير المشروعة فقط، ولان للسحب آثار خطيرة على الحقوق المكتسبة قيدها الفقه والقضاء بضوابط تتمثل في شرطين:

-من حيث الموضوع: يجب ان يطال السحب القرارات غير المشروعة فقط لانها لا ترتب حقوقا ومراكز قانونية مكتسبة.

-من حيث المدة: يكون السحب خلال المدة المقررة للطعن بالالغاء امام القضاء والمقررة بأربعة اشهر من التبليغ او النشر حسب المادة 829 من القانون الاجراءات المدنية والادارية.

طبيعة الرقابة الرئاسية:

يمكن القول ان السلطة الرئاسية رقابة واقعية ، عملية، وقد تصل الى رقابة المشروعية عندما يتعلق الامر بالغاء وسحب القرارات غير المشروعة.

مدى طاعة المرؤوس لأوامر رئيسه الاداري:

القاعدة ان المرؤوس يطيع اوامر رئيسه الاداري ولكن الى أي مدى تكون هذه الطاعة، هل هو مجبر على طاعة كل الاوامر حتى ولو كانت غير مشروعة ام ماذا. وعليه نفرق بين حالتين:

حالة الاوامر المشروعة:

القاعدة ان المرؤوس ملزم بطاعة اوامر رئيسه الاداري ويمكن ان يناقشه في حدود اللياقة والاحترام وفي حالة رفض تنفيذ الاوامر يكون المرؤوس قد ارتكب خطأ وظيفي يعرضه للمسائلة التأديبية كونه ارتكب خطأ وظيفي.

حالة الاوامر الادارية غير المشروعة: هناك عدة آراء

1/ راي الفقيه دوجي: عندما يجد الموظف نفسه بين تطبيق اوامر رئيسه غير المشروعة او تطبيق القانون، يطبق القانون ويرفض الاوامر غير المشروعة. واذا نفذ هذه الاوامر يكون قد ارتكب خطأ شخصي يرتب المسؤولية الشخصية في ذمته المالية، لأنه ككل الموظفين ملزم باحترام القانون. وبسبب دوجي الجنود لانهم "آلات اكراه محرومة من حرية التفكير".

2/ راي فالين: يتطابق مع راي دوجي ويبرر ذلك بان الرئيس الاداري ملزم باحترام مبدا المشروعية واوامره غير المشروعة بمثابة اوامر صادرة عن شخص غير مختص. واذا نفذ المرؤوس الاوامر غير المشروعة تترتب المسؤولية الشخصية للموظف في ذمته المالية.

3/ راي هوريو: على الموظف ان لاخير بل ينفذ مهما كانت هذه الاوامر والا تعطلت الوظيفة العامة والمصلحة العامة ، ويؤيده في هذا فقهاء آخرون منهم بارتلمي. وتنفيذ الاوامر غير المشروعة يرتب المسؤولية المرفقية او الادارية .

4/ راي لابند: له راي وسط انطلاقا من عدم فتح المجال لرقابة المرؤوس على اوامر رئيسه، وحتى لا تتعطل الوظيفة العمومية ، وحتى لا تكون طاعة المرؤوس عمياء يرى لابند انه يجوز للمرؤوس التثبت من المشروعية الشكلية لاوامر رئيسه الاداري وهذا من خلال مايلي:

-التأكد من صدور الامر من سلطة مختصة.

-التأكد من انه مختص بتنفيذ هذا الامر.

-التأكد من استيفاء الامر لكل الشروط الشكلية المطلوبة قانونا.

اما من الناحية الموضوعية للاوامر فلا يجوز مناقشته بل التنفيذ ، وفي حالة الخطأ المرتب للضرر تقوم المسؤولية المرفقية او الادارية.

موقف القضاء الاداري:

قرر قاعدة قضائية مفادها ان الموظف ملزم بتنفيذ الاوامر الصادرة اليه من سلطة رئاسية مختصة باستثناء الاوامر المتضمنة مخالفة جسيمة و ظاهرة للقانون وللمصلحة العامة وعلى المرؤوس مراجعة رئيسه قبل التنفيذ في حدود اللياقة واذا أصر بنفذ على مسؤوليته. وفي حالة الخطأ المرتب للضرر تقوم المسؤولية الادارية لان الخطأ مرفقي، اما اذا نفذ امر تظهر مخالفته للقانون تقوم المسؤولية الشخصية.

موقف المشرع:

يبدو هذا الموقف في المادة 129 من القانون المدني ، والسؤال المطروح ما هو مذهب المشرع هنا ، للوهلة الاولى يبدو ان المشروع لم يتخذ موقفا واضحا والنص يشير الى ان الموظف ينقذ الاوامر اذا كانت واجبة عليه ، فهل ينفذ اذا كانت الاوامر غير مشروعة .

ان القراءة المفضلة للمادة 129 هي الاعتماد على الرأي الراجح للفقهاء لابند أي ان الموظف يتأكد من الامر الواجب عليه وهذا يكون بالنظر في المشروعية الشكلية للامر.

صور المركزية الادارية:

1/ التركيز الاداري الطلق: مركزية متوحشة حيث لا تتنازل السلطة المركزية على أي اختصاصات ويجب الرجوع في كل مرة الى السلطة المركزية في كل الشؤون مهما كانت .

2/ عدم التركيز الاداري: وهي المركزية النسبية، ظهرت نظرا لمساوي المركزية حيث تتنازل السلطة المركزية عن بعض اختصاصاتها لممثلها على المستوى المحلي يتصرف باسم السلطة المركزية ودون الرجوع اليها ، وبهذا الشكل تقوم على فكرة تفويض الاختصاص دون التخلي عن فكرة استقلال الوحدات الادارية.

تقدير المركزية الادارية:

المزايا: هي نفسها مبررات المركزية الادارية.

-سياسيا يدعم هذا النظام الوحدة الوطنية للدولة.

-اداريا يحقق وحدة اسلوب ونمط الوظيفة الادارية ويحقق المساواة بين المواطنين في تعاملهم مع الادارة.

-ماليا هو الاسلوب الامثل للتحكم في تمويل المرافق الادارية الكبرى والسيادية ، كما يرشد النفقات لان الاستقلال المالي يؤدي الى التبذير.

العيوب:

-سياسيا يؤدي الى حرمان المنتخبين المحليين من المشاركة في صنع القرار والمساهمة في تسيير الشأن المحلي.

-ادريا يؤدي الى ظهور البيروقراطية بالمفهوم السلبي كما يؤدي الى الفعالية احيانا كون السلطة المركزية لا تدرك احتياجات المواطن على المستوى المحلي.

هياكل الادارة المركزية:

سوف نتناول تحت هذا العنوان رئاسة الجمهورية، الوزارة الاولى، والوزارة،

اولا : رئاسة الجمهورية:

صلاحيات رئيس الجمهورية:

1/ سلطة التعيين: يعين رئيس الجمهورية في كل المناصب سواء على المستوى المركزي او المحلي وفي كل التخصصات.

-على مستوى رئاسة الجمهورية والحكومة ومصالحها.

-على مستوى الادارة المركزية للدولة (مثلا الامناء العامين على مستوى كل وزارة)

-على مستوى الادارات المركزية

-على مستوى الادارات المتخصصة (مثلا التخطيط الجمارك الوظيفة العمومية...)

-على مستوى المؤسسات الوطنية للدولة (مثلا القناصل، مجلس المنافسة...)

-على مستوى المؤسسات القضائية ومؤسسات الرقابة.

-المديرية العامة للامن والجمارك

-على مستوى الادارة الاقليمية (مثلا الولاة والامناء العامون ...)

2/ السلطة التنظيمية: يمارسها الرئيس بموجب مراسيم الرئاسية

3/ سلطة المحافظة على امن الدولة وسلامتها في الحالات العادية وفي الحالات الاستثنائية

مصالح رئاسة الجمهورية: حسب المرسوم الرئاسي 01-197 المؤرخ في 22 يوليو 2001

-ديوان ويرأسه مدير الديوان

-الامانة العامة لرئاسة الجمهورية يرأسها امين عام

-الامانة العامة للحكومة

-مستشارون

الحكومة او الوزارة الاولى

صلاحيات رئيس الحكومة او الوزير الاول

-صلاحيات التعيين في المجالات خير المخصصة لرئيس الجمهورية وبع موافقته

-السهير على حسن سيرالادارة العامة في الدولة

-توزيع الصلاحيات بين اعضاء الحكومة وصلاحيات كل وزير

-تنظيم الادارة المركزية والمصالح الخارجية للوزارات

-المبادرة بالقوانين

-السهير على تنفيذ القوانين والتنظيمات

-تنفيذ برنامج الحكومة

-توقيع المراسيم التنفيذية

هيكل الوزارة الاولى او الحكومة: يساعد رئيس الحكومة او الوزير الاول كل من:

- مدير الديوان يتولى مثلا متابعة نشاط الحكومة

-رئيس الديوان يتولى مثلا الاتصال الحكومي وتسيير الاطارات السامية

-الاقسام والفروع: كل قسم له مهمة

-المكلفون بمهمة

الوزارة

صلاحيات الوزير:

يحددها رئيس الحكومة او الوزير الاول بموجب مرسوم تنفيذي

تنظيم الوزارة: مبدئيا كل وزارة تتشكل مما يلي مع اختلاف حسب خصوصية كل وزارة

-امانة عامة

-ديوان

-مفتشية عامة (كما هو معمول به في وزارة العدل)

-مديريات العام: تحدد بالنظر لاختصاصات كل وزارة

-مصالح خارجية للوزارة على المستوى الولائي

الهيكل الاستشارية الوطنية

الاستشارة على نوعين استشارة اختيارية واستشارة اجبارية ومن بين الهيئات الاستشارية في الدولة

نذكر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الدولة

ثانيا: النظام الاداري الامركزي:

الامركزية الادارية نظام يقوم على تفتيت و توزيع سلطات الوظيفة الادارية في الدولة بين الادارة المركزية وهيئات ادارية مستقلة وتخصصة على اساس اقليمي او وظيفي مع وجود رقابة وصائية على هذه الاخيرة لضمان التنسيق وعدم الاستقلال التام

مبررات الامركزية الادارية

-تزايد مهام الدولة وتشعبها

-تزايد احتياجات المواطنين

-التفاوت بين مناطق اقليم الدولة

-تجسيد الديمقراطية

-تكوين وتدريب الموظفين على المستوى المحلي

اركان او عناصر الامركزية الادارية:

1/ تفتيت سلطات الوظيفة الادارية:

يتحقق هذا بوجود هيئات اقليمية معترف لها بالاستقلالية عن السلطات المركزية في عملية تسييرها وادارتها للوحدات الامركزية اقليمية كانت او محلية. وتتحقق هذه الاستقلالية بالاعتراف للادارة

الامركزية بالشخصية المعنوية المستقلة والاعتراف لها ايضا بسلطة التقرير دون الرجوع الى السلطة المركزية الا في حالات محددة.

بالنسبة للمركزية الاقليمية يعتمد غالبا على اسلوب الانتخاب لتحديد ممثلي ومسؤولي هذه الهيئات او يعتمد على الاسلوب المختلط. اما بالنسبة الامركزية المرفقية يعتمد غالبا على اسلوب التعيين.

وفي كلتا الحالتين تحدد اختصاصات الهيئات الامركزية عن طريق قانون . ويستثنى من عملية التفتيت القطاعات السيادية كالجيش والخارجية

كيفية تقسيم الوظائف الادارية بين الادارة المركزية والادارة المحلية

لان الامركزية تقتضي تفتيت السلطة الادارية والتنازل على جزء منها للادارة المحلية او المرفقية نتساءل حول طريقة هذا التقسيم:

مبدئيا ان الاختصاصات ذات الطابع الوطني يحتفظ بها مركزيا والاختصاصات ذات الطابع المحلي توكل الى الادارة المحلية ولكن الامر ليس بهذه البساطة وبالتالي من الضروري ان نفرق بين ما هو وطني وما هو محليين وعليه هناك تجربتين عالميتين:

1/الاسلوب الفرنسي: يعترف للادارة المحلية بممارسة كل الاختصاصات التي تتعلق بالشؤون المحلية الا ما استثني بنص. ويمكن ان نقيم هذا الاسلوب كما يلي:

من مزاياه: يسهل عملية تلبية احتياجات المواطنين على المستوى المحلي دون الرجوع الى الادارة المركزية

من سلبياته: قد يؤدي الى التصادم بين الادارة المركزية والادارة الامركزية في بعض الاحيان لغموض في النصوص ولعدم وجود معيار يفرق بين الاختصاصين.

2/الاسلوب الانجليزي: يقوم على تحديد اختصاصات الادارة المحلية على سبيل الحصر وما خرج عن ذلك من اختصاص الادارة المركزية . ويمكن تقيمه كما يلي:

مزاياه: يحد من تنازع الاختصاص بين الادارة المركزية والادارة المحلية

عيوبه: قد يكون لتحديد اختصاصات الادارة المحلية تضيق عليها وتحديد اختصاصاتها.

2/ وجود مجموعة مصالح جماعية مترابطة اقليمية او مصالحة متميزة عن المصالح العامة الوطنية:

تحدد هذه المصالح المتميزة في اطار المصالح الوطنية ككل ولكن عملية التنفيذ تكون محليا، وقد تحدد هذه المصالح المتميزة في اطارها العام بموجب قانون ، مع الاعتراف للمصالح الامركزية بهامش من

الاستقلالية اثناء التنفيذ . ويتكفل القانون بتحديد العلاقة بين الادارة المركزية والادارة الامركزية تفاديا لتفتيت سيادة الدولة.

3/ الرقابة الوصائية:

تقابل السلطة الرئاسية في المركزية الادارية ، وبالتالي في مقابل الاعتراف باستقلال الهيئات الامركزية تم اخضاع الهيئات الامركزية الى اسلوب رقابة متكيف مع هذا النظام هو الوصاية الادارية لتحقيق مجموعة من الاهداف منها :

-حفاظا على وحدة الهيكل الاداري في الدولة

-حفاظا على عدم الاستقلال التام للوحدات الاقليمية

-حفاظا على انسجام الوظيفة الادارية

- ضمان الموازنة بين المصلحة الوطنية والمصلحة العامة الاقليمية او المرفقية

- ضمان امداد الادارة الامركزية بالاعون الازم في الوقت المناسب

طبيعة الرقابة الوصائية:

-هي رقابة مشروعية لانها تمارس في حالة وجود نص يسمح للسلطة المركزية النظر في مشروعية عمل السلطات الامركزية . وفي المقابل يمكن للسلطة الامركزية مقاضات السلطة المركزية في حالة امتناعها عن التصديق رغم مشروعية عمل الادارية الامركزية.

-هي رقابة استثنائية ضيقة تمارس في حدود ما يسمح به القانون كون الوحدات الامركزية مستقلة وتتمتع بالشخصية المعنوية.

النتائج المترتبة على الطبيعة القانونية للوصاية:

-عدم جواز التوسع في تفسير النصوص القانونية المنظمة للوصاية الادارية .

-عدم جواز تدخل السلطات الادارية المركزية الوصية في الشؤون الداخلية للهيئات الامركزية ، أي خارج خارج ما يسمح به القانون.

-في حالة اشتراط القانون التصديق على عمل الهيئات الامركزية ليس للجهات المركزية الا التصديق او رفض التصديق دون التعديل بالاضافة او الحذف.

-سريان المداولات الصادرة عن الجهات المركزية يكون بتاريخ اصدارها وليس بتاريخ التصديق عليها.

مظاهر سلطات الرقابة الوصائية:

بالرغم من استقلال الهيئات الامركزية عن الهيئات المركزية فان ارتباطها بنظام الوصاية جعل للسلطة المركزية بعض السلطات على الهيئات الامركزية تنصب على اعمالها وعلى الاشخاص.

1/ رقابة على اشخاص بعض المسؤولين المحليين من حيث التعيين والتوقيف وانهاء المهام.

2/ رقابة على عمل المجلس الشعبي البلدي.

الادارة المحلية بين الانتخاب والتعيين:

هناك جدل حول شكل الادارة المحلية، هل نعتد فيها على اسلوب الانتخاب او اسلوب التعيين.

1/ الفريق المؤيد لأسلوب الانتخاب: يعتقدون بان الانتخاب عنصر اساسي لتجسيد الامركزية سواء في الولاية او البلدية وان هذا الاسلوب يتيح الفرصة لغير الاداريين للتدريب محليا تمهيدا لتكليفهم بمناصب عليا.

2/ فريق يؤيد اسلوب التعيين: ويبررون رأيهم من خلال نقد اسلوب الانتخاب كما يلي:

-الانتخاب ليس ضروري لتجسيد استقلالية الادارة المحلية والدليل على ذلك السلطة القضائية فهي مستقلة ولكن القضاة يتم تعيينهم.

-ان اسلوب الانتخاب يفتح المجال لاشخاص لا كفاءة لهم لتقلد مناصب المسرولية محليا بواسطة المال الفاسد .

-يؤدي هذا الاسلوب الى طغيان العشيرة والجهوية.

-اسلوب التعيين يجنبنا هذه المشاكل ويفتح المجال للكفاءة لتقلد مسؤولية التسيير المحلي.

3/ فريق يدعم الاسلوب المختلط: هناك من ينادي باسلوب مختلط يجمع بين الانتخاب والتعيين خاصة في الدول النامية ، وهو معمول به في الدول الى حد كبير ومنها الجزائر.

الفرق بين الامركزية وعدم التركيز:

– عدم التركيز اسلوب تقني للادارة ولا قيمة ديموقراطية له لان السلطة الحقيقية في يد الادارة المركزية اما الامركزية فهي قيمة ديموقراطية لانها تتضمن تنازل على بعض من الصلاحيات الى مسؤولين محليين يمارسونها بكل استقلالية.

– عدم التركيز هو تفويض لوكلاء على المستوى المحلي يمارسون صلاحيات باسم وتحت رقابة سلطة رئاسية مركزية ، اما الامركزية فهو الاعتراف بالسلطة التقديرية لهيئات منتخبة محليا خاضعة فقط للوصاية.

تقدير الامركزية الادارية:

1/ المزايا:

- يجسد هذا النظام الديموقراطية في الدولة.
- يعمل على ترقية الحريات العامة.
- يخفف من عبئ التسيير على الادارة المركزية.
- يساهم في الحفاظ على الخصوصيات المحلية.
- يقضي على البيروقراطية السلبية مما يخفف عن المواطنين.
- تحسين اداء الادارة والاداريين المحلي.

2 العيوب:

- قد يؤدي الى تفتيت الدولة المركزية.
- قد يؤدي الى تقديم المصلحة المحلية على المصلحة الوطنية.
- قد يؤدي الى التبذير والفساد المالي والمحابة.
- كون المسؤولين المحليين منتخبين ورغبة منهم في اعادة الترشح قد يقومون بتصرفات مخالفة للقانون لشراء اصوات المواطنين محليا، كما انه وخشية من مواجهة المواطنين بالقانون قد يغضوا الطرف على بعض الانتهاكات التي تطلال القانون.

تطبيقات الادارة الامركزية في الجزائر:

تتمثل تطبيقات الادارة الامركزية او المحلية في الولاية والبلدية .

1/ البلدية :

نجد تعريف البلدية في المادة 01 من قانون البلدية رقم 11 – 10 المؤرخ في 22 يوليو 2011 كما يلي "البلدية هي الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة"

هيئات البلدية:

حسب المادة 15 من قانون البلدية هناك هيئتين:

1/ المجلس الشعبي البلدي:

هو جهاز تداولي يشرف على ادارة شؤون البلدية عبر مداولات يصدرها بالتصويت.

تشكيلته: يتشكل من منتخبين عبر اسلوب الاقتراع العام السري المباشر لمدة 5 سنوات، ويختلف عدد اعضائه بالنظر الى اختلاف عدد سكان كل بلدية.

دورات المجلس الشعبي البلدي: حسب المادة 16 ينعقد المجلس في دورات العادية كل شهرين وحسب الماد 17 يمكن ان يعقد دورات غير عادية.

لجان المجلس: لجان دائمة حسب المادة 13 ولجان خاصة حسب المادة 33.

نظام مداولات المجلس: حسب المواد من 52 الى 63 من قانون البلدية.

اختصاصات المجلس الشعبي البلدي: يمارس المجلس صلاحيات واسعة تمس كل الجوانب المتعلقة بالبلدية وسكانها.

-في مجال التعمير والهيكل والتجهيز

-في المجال المالي يصادق المجلس على ميزانية البلدية

-في المجال الاقتصادي يقوم بكل مبادرة من شأنها تطوير النشاط الاقتصادي في البلدية وتشجيع الاستثمار واستغلال المنشآت التابعة للبلدية.

-في المجال الاجتماعي يتكفل بالفئات المحرومة.

2/ رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي تحصل على اغلبية اصوات الناخبين.

صلاحياته: يمكن تصنيفها الى ثلاث صلاحيات.

1/ صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للدولة:

- يتولى نشر القوانين والتنظيمات ويتخذ كل الاجراءات الرامية الى تنفيذها في اقليم البلدية.

- يتولى الحفاظ على النظام العام بكل ابعاده في اقليم البلدية

- يتولى التصديق على الوثائق الصادرة عن الادارة

- حسب قانون الاجراءات الجزائية يتولى بعض صلاحيات الضبطية القضائية

- هو ضابط الحالة المدنية في البلدية وعليه يضي الطابع الرسمي على عقود الحالة المدنية والمتعلقة
بسكان البلدية

2/صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس البلدي:

- يقوم بتحضير وتنظيم جلسات المجلس

- يسهر على تنفيذ مداوات المجلس

- يقدم تقارير دورية حول تنفيذ المداوات

- يمكن ان يستعين بهيئة تنفيذية تساعده على التنفيذ تظم نواب الرئيس .

3/صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي ممثلا للبلدية

يمثل البلدية رسميا ويمثلها امام القضاء واثناء التعاقد

الرقابة على البلدية

بالنظر الى استعمال اسلوب التعيين والانتخاب في البلدية فان الرقابة على اعضائها تتسم بنوع من
الصعوبة، وعليه نفرق بين حالتين:

أ/رقابة على الموظفين المعينين: تمارس عليهم الرقابة الرئاسية

ب/رقابة على المنتخبين: وهم اكثر طائفة مثير للجدل ولكنهم يخضعون حسب قانون البلدية للرقابة
التالية:

1/رقابة على اشخاصهم وتمثل في:

الايقاف المؤقت في حالة المتابعة الجزائية حسب المادة 43

الاقصاء النهائي حسب المادة 44

الاقالة في حالة عدم تأهيل عضو في المجلس البلدي

2/رقابة على اعمال المجلس الشعبي البلدي:

أ/التصديق: وهو على شكلين تصديق ضمني وتصديق صريح

- التصديق الصريح ويكون بقرار حسب المادة 57

- التصديق الضمني يكون بمرور الاجل المحدد للوالي حسب المادة 58

ب/ بطلان المداولة: وهو على نوعين

البطلان المطلق: ويتحقق في الحالات التالية

- مداولات خارج اختصاص المجلس

- مداولات تعقد خارج دورات المجلس

- مداولات بغير اللغة العربية مخالفة للمادة 53 ومخالفة للشكل والاجراءات المقررة

البطلان النسبي:

- تكون المداولة قابلة للبطلان حسب المادة 60 اذا كان احد اعضاء المجلس في حالة تعارض مصالحه

الشخصية مع موضوع المداولة .

- اذا تضمنت المداولة مساسا بحقوق الاشخاص

ويقرر البطلان بقرار مسبب من الوالي حسب المادة 60 من قانون البلدية.

ج/ الالغاء القضائي للمداولة: يمكن للوالي او أي مواطن متضرر الطعن بالالغاء امام المحكمة الادارية

مطالبها الغاء مداولة غير مشروعة.

د/ سلطة الحلول: القاعدة ان البلدية كهيئة لامركزية مستقلة ولكن قانون البلدية اجاز للوالي الحلول

محل رئيس المجلس الشعبي البلدي اذا رفض ممارس مهامه او اتخاذ القرارات رغم اختصاصه او عدم

التصويت على ميزانية البلدية حسب المواد 100 و101 و102 .

3/ الرقابة على الهيئة: تتمثل في انهاء المجلس الشعبي البلدي بصفة قانونية وهذا بحله وتجريد

اعضائه من الصفة التمثيلية حسب المادة 46 و47 .

الولاية:

تعريف الولاية: حسب المادة 01 من القانون رقم 12 – 07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية.

"الولاية هي الجماعة الاقليمية للدولة . تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة.

وهب ايضا الدائرة الادارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الاقليمية والدولة..."

هيئات الولاية:

حسب المادة 02 من قانون الولاية لهذه الخيرة هيئتين:

- المجلس الشعبي الولائي كهيئة تداولية

- والوالي هيئة تنفيذية.

1/ المجلس الشعبي الولائي:

هو جهاز تداولي على مستوى الولاية بواسطته يمارس سكان الولاية عملية تسير شؤونهم وبحث احتياجاتهم في مختلف الميادين.

تشكيلته: يتشكل المجلس من منتخبين محليين يتم انتخابهم من قبل سكان الولاية من بين مترشحين عن احزاب او احرار بالاقتراع السري النسبي على القاعدة، ويختلف عدد اعضائه حسب عدد سكان الولاية. وتدوم العهدة النيابية 05 سنوات.

لجان المجلس: يشكل المجلس من بين اعضائه ال المادة لجان التالية:

- لجان دائمة حسب 33 من قانون الولاية

- لجان خاصة. حسب المادة 34

- لجان تحقيق حسب المادة 35

دورات المجلس:

حسب المادة 14 يعقد المجلس 04 دورات عادية في السنة، وحسب المادة 15 يمكن ان يعقد دورات غير عادية. ولا تصح اجتماعاته الا بحضور الاغلبية المطلقة لاعضائه الممارسين حسب المادة 19.

نظام المداولات: حسب المادة 51 وما بعدها من قانون الولاية

والنسبة المطلوبة لاصدار المداولة هي الاغلبية البسيطة كقاعدة. والقاعدة ان المداولة تكون نافذة حسب المادة 54 واستثناء هناك حالات يتطلب فيها القانون التصديق حسب المادة 55.

بطلان المداولة:

حسب المادة 53 يكون البطلان بقوة القانون

حسب المادة 57 و 2/54 تكون المداولة قابلة للبطلان ويتولى القضاء الاداري تقرير البطلان بناء على دعوى يرفعها الوالي او أي مواطن له مصلحة.

صلاحيات المجلس:

(1) صلاحيات ذات بعد وطني: ومنها

- المساهمة في تنفيذ النشاطات المقررة في اطار السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية.

- اقتراح مشاريع قصد تسجيلها في البرامج القطاعية العمومية

(2) صلاحيات على مستوى الولاية:

- اختصاصات في اطار الصلاحيات المخولة للولاية بموجب القوانين والتنظيمات محدد في المادة 77 .

- اختصاصات منصوص عليها بصفة متفرقة في قانون الولاية تتعلق بكل المجالات ذات الطابع الاقتصادي والفلاحي والاجتماعي وغيره حسب المواد من 75 الى 101.

رئيس المجلس الشعبي الولائي:

ينتخب حسب المادة 59 بالاغلبية المطلقة من بين القائمة الفائزة بالاغلبية المطلقة لمقاعد المجلس. ويعين الرئيس نوابه من 2 الى 6 نواب حسب عدد اعضاء المجلس كما هو مبين في المادة 62 ، يمثل الرئيس المجلس ويرأس اجتماعاته.

2/ الوالي:

سلطاته: يعين بموجب مرسوم رئاسي ويمارس صلاحيات يمكن تصنيفها كما يلي:

أ/ سلطاته بصفته ممثل للدولة: يعتبر مندوب الحكومة على مستوى الولاية، واختصاصاته بهذه الصفة محددة على سبيل الحصر في المادة 111 من قانون الولاية كونها صلاحية مخصصة للسلطة المركزية في الدولة، ولذلك يقوم بما يلي:

- تنفيذ تعليمات كل وزير على مستوى الولاية

- تنفيذ القوانين

- ينسق بين مختلف مصالح الدولة داخل الولاية

- يحافظ على النظام العام بكل فروع داخل اقليم الولاية

ب/ سلطات الوالي باعتباره ممثلا للولاية: يمكن ان نقسمها الى فرعين:

- اختصاصات الوالي بصفته هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولاى حيث يصهر على تنفيذ مداولات المجلس

- سلطات الوالي الامركزية: تتمثل في ما يلي

هو ممثل الولاية في جميع اعمال الحياة المدنية والادارية

هو ممثل الولاية امام القضاء

يعد مشروع ميزانية الولاية ويقوم بتنفيذه بعد المصادقة عليه من المجلس الولاى

يصهر على حسن سير مصالح الولاية ويراقبها وينشطها

اجهزة الادارة العامة في الولاية:

1/ الكتابة العامة: يرئسها الكاتب العام للولاية له صلاحيات واسعة جدا

2/ الديوان: يرأسه رئيس الديوان يمارس الصلاحيات التالية:

- الاشراف على العلاقات الخارجية والتشريفات

الاشراف على العلاقات مع اجهزة الصحافة والاعلام

الاشراف على أنشطة مصلحة الاتصالات السلكية والاسلكية والمشرفة

3/ المفتشية العامة في الولاية: ويرأسها المفتش العام

مجال عملها له علاقة بالمصالح غير الممركزة والامركزية التابعة لوزير الداخلية ، ويمكن ان تكلف باعمال التحقيق داخل اقليم الولاية، وترفع تقارير للوالي ولوزير الداخلية.

4/ رؤساء الدوائر:

لرئيس الدائرة صلاحيات مفوضة اليه من الوالي صاحب الاختصاص الاصيل في حدود ما يسمح به المرسوم التنفيذي رقم 94-215 المؤرخ في 23 يوليو 1994 خاصة في العلاقة بين الولاية والبلديات التابعة للدائرة.

مجلس الولاية:

ليس من هياكل الولاية بل هو بمثابة مجلس حكومة مصغر على مستوى كل ولاية يجتمع كل اسبوع على الاقل. ويتشكل من:

مديري مصالح الدولة على مستوى الولاية، رؤساء الدوائر على سبيل الاستشارة تحت رئاسة الوالي، ويمكن دعوة أي مسؤول يرى الوالي فائدة من حضوره.

صلاحياته:

- السهر على تنفيذ برنامج الحكومة داخل الولاية
- دراسة أي مسألة يطرحها الوالي او احد الاعضاء
- إبداء الرأي حول أي مشروع في الولاية
- اتخاذ كل التدابير التي تحافظ على سلطة الدولة والقوانين في اقليم الولاية.